الدم ويقطع شهوة الباه ويغير اللون وقالا ايضا في الجبن المنخر والعفن انه
سم واما العتيق فلا يضر فاندرس موضع مغير للشهوة ويتولد كرش ضرره بالغ
وبما يحلو ويطيب النفس لا غرو فكم من شئ كثيرة مباحة لا رخصة فيها اصلا وان اضر بالبعض
الاحيان ببعض فان الماكل النفيس من الآلماكول لا تضر بعض الامزجة في بعض الاحيان
ولا يلزم من ذكر رخصة بسبب ما كالمن علم قبل استعمال انه يضر رخص عليه المقدر به
لانه نفسه يوصف بالحرمة بعد كونه مباحا وقال الشيخ عبد الغفار في رسالته في الحمية
من المعلوم الذي علم بالبصيرة ان مطلق الضرر شديدا كان او ضعيفا مطردا كان
او غير مطرد محققا كان او مظنونا او موهوما مما لا يصح ان يكون علة للحرمة والاجارة
اليتيم للناس اجمعين في زمن الشتاء خصوصا في البلاد الباردة ولا يبيح الافطار في شهر رمضان
مطلقا في شدة الصيف خصوصا في البلاد الحارة جدا ولحم اكثر المباحات في اماكن لا توا
لحم ربيات بل جميعها لانها بالجملة مباح النافع الذي لا يوجد انفع منه لا يخلو عن ضرر ما في بعض الا
مزاجه او في بعض الاشخاص والقمر ماء وان اطلق في اثناء عبارتهم في كثير من المواضع
ضع ان الفاكهة يحرم تناوله فانما يفعلون ذلك اعتمادا على ما علم في كلامهم على الضرر
في محله من التقييد فيكون الاطلاق محالا عليه ولا يحتاج الى انكاره في كل محل ثم ان
الحمل على معرفة النافع والضار في الاغذية والادوية وان كان هو علم الطب
لكن ليس كل ما يطلق الاطباء القول بانه فيه ضرر ما او انفاعا ما في الضرر وان كان
شديدا جدا يكون حراما مطلقا فان اطلاقاتهم مقيدة ايضا بقيود معلومة
من كلامهم في مواضع اخر كاطلاقات الفقهاء وغيرهم الآتية ان شاء الله تعالى
وغيره في اغلب الطب قد نص على ان لحم البقر يولد الجرب والقوباء والجذام و

و اكل الفيل

وداء الفيل وكذلك لحوم الغليظة قال شارحه كلحم الابل والوعل وعلى ان
ان الباذنجان يولد السوداء والسدد والسرطان والزاي السوداوس والبقس
والجذام ويفسد اللون قال شارحه ايضا ويعدث الكلف والبهق الاسود والاورام وا
بشوذ وعلى ان البصر البلح يولد بانا للكبد والمرة بطيئ الهضم يحدث ان السدد في الا
حشاء وعلى ان لحم الجبن العتيق يولد للمعدة يورث الهزال وخلطه بالملطفات
يولد صحة المثانة والكلا وعلى ان الشمس يولد الحميات سريعا وخلطه سريع العفونة يحدث
ان السماق يولد للمعدة عفنة الى غير ذلك مما لا يمكن حصره فان ضرر اعظم مما ذكرنا في هذه
الاشياء خصوصا ما ذكروه في لحم البقر فانه لا يصح ان يحل لحوم الانعام مما علم بنص كتاب الله
وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم واجماع الامة بحيث يكفر جاحده كافر وانما لم يحرم ما يوصف
بمثل هذا الضرر ونحوه مع شدته لان وصفه بذلك انما هو بحسب مقتضى طبعه وما يقتضيه
مزاجه في حد ذاته في الجملة واما وجود الضرر فيه بالفعل كلما استعمل فليس بلازم لانه مقيد
كما يعلم من كلامهم في مواضع اخر بشروط من اهمها استعمال قلة وكثرة وفي الزمان
المقتضي لذلك والمزاج المستعد والسن القابل والسلامة من المعارض الى غير ذلك من
الشروط المعلومة عند الاطباء فاطلاق الضرر في مثل هذه العبارات محمول على ما تنتفي
صيرورة المضرة في مواضعها والشروط المعتبرة فيها فان استوفيت تلك الشروط حصل
الامر بمقدرة الله عز وجل والا انتفى او حصل منه شئ يسير او كثير بحسب جدة الشروط
وحيث كان مطلق الضرر لا يصلح ان يكون علة للتحريم العام بغير ايضاح ما يصلح لذلك
فنقول ان الفقهاء تختلف احكامهم عند انفعالها فمنها ما يطلق ان العقار يتحرم من غير
تفصيل كالسم ومنها ما يقيدونه بالكثير كالزعفران وبعض الاحوال كالملح ومنها ما يحكمون

مطلق الضرر لا يصلح ان يكون علة للتحريم